



كلية التربية  
قسم أصول التربية

**ملخصات أبحاث**  
**المؤتمر العلمي الأول لقسم أصول التربية**  
**كلية التربية-جامعة سوهاج**  
**الأحد ٢٤ فبراير ٢٠١٩م**

## المحتوى

رقم الصفحة	العنوان	الاسم	م
٥	إصلاح وتطوير الخدمات التعليمية في المدارس الحكومية في ظل المجانية والإلزام: برنامج المنشآت التعليمية نموذجاً ( أحد البرامج التنفيذية لإصلاح وتطوير التعليم قبل الجامعي ٢٠١٦-٢٠١٩)	أ.د. الهلالى الشربيني الهلالى	١
٨	مع المجانية..... لماذا؟!؟	أ.د. السيد سلامة الخميسي	٢
٩	المجانية في التعليم " رؤية واقعية وبدائل مقترحة"	أ.د/ علي صالح جوهر أ.د/ميادة محمد الباسل	٣
١٠	ملخص ورقة عمل بعنوان " بعض الآثار السلبية لتطبيق مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج"	أ.د/ مصطفى محمد أحمد رجب	٤
١١	من يدفع نفقات التعليم؟	أ.د/ فيصل الراوي رفاعي طابع	٥
١٢	ورقة عمل حول "مجانية التعليم في الدساتير والمواثيق والقوانين المصرية بين الإقدام والإحجام"	أ.د / محمد الأصمعي محروس	٦
١٣	مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي	أ.د/ جمال على الدهشان	٧
١٤	المجتمعية بين انتشار المدارس الخاصة وندرة الموارد المالية في مجتمع صعيد مصر (ورقة عمل)	أ. د. عماد صموئيل وهبه	٨
١٥	تفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين الفاعلية التعليمية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر" بحث مشتق من رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص أصول التربية بعنوان" تصور مقترح لترشيد الانفاق في مدارس التعليم العام في ضوء معايير التميز"	أ.د/ خلف محمد البحيري د/ محمد فوزي زيدان د/ غادة محمد علي	٩
١٦	تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي وضمن جودته	أ.د. أحمد حسين الصغير	١٠

## تابع المحتوى

رقم الصفحة	العنوان	الاسم	م
١٧	ملخص ورقة عمل بعنوان: "الإلتحاق الخاص على التعليم في بعض القرى المصرية في ظل المجانية "	د.د/ خلف محمد البحيري	١١
١٨	بدائل مقترحة لتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠	أ.د / محمد الأصمعي محروس أ. / عبد الله عبد العالي نعيان	١٢
١٩	تصور مقترح لسد الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين كمدخل لتطوير المعرفة التربوية	أ.م.د/ خديجة عبد العزيز على	١٣
٢١	أدوار المعلم في تنمية التفكير الابتكاري في المدارس الثانوية الحكومية من وجهة نظر الطلاب	أ.د. أحمد حسين الصغير	١٤
٢٢	تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية	د/ فيفي أحمد توفيق	١٥
٢٣	مسارات البحث التربوي حول مجانية التعليم وقضاياها في مصر في الفترة من ١٩٨٧ وحتى ٢٠١٧ "دراسة تحليلية"	د/ ايمان عبد الرحمن محمد	١٦
٢٥	" تطوير دور كليات التربية في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابها على ضوء أهدافها"	د.محمد السيد محمد د.محمد ناجح محمد محمد	١٧
٢٦	رؤية مقترحة لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر	د. صفاء عبد المحسن رضوان	١٨
٢٧	رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر	د/ منال أبو الفتوح قاسم	١٩
٢٩	أثر التفاعل بين الدافعية العقلية والمعتقدات الرياضية على التحصيل الأكاديمي لطلاب كلية التربية شعبه الرياضيات.	د/ طه على احمد د/إيمان خلف عبد المجيد	٢٠
٣٠	قيم العدالة التربوية مدخل لإصلاح التعليم المصري في ضوء التحديات المعاصرة "دراسة نظرية"	د. أبو النور مصباح أبو النور	٢١

## تابع المحتوى

رقم الصفحة	العنوان	الاسم	م
٣١	"مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول"	د/ أسماء أحمد خلف حسن	٢٢
٣٢	تعزيز التربية من أجل المواطنة العالمية لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر (آليات مقترحة)	د. لمياء إبراهيم المسلماني	٢٣
٣٣	تصور مقترح لتحسين الجاهزية التكنولوجية في المدارس الثانوية	منار محمد بغدادى	٢٤
٣٥	استخدام برنامج قائم على التدريس التبادلي في تعزيز مهارات التفكير العليا في القراءة والدافعية لدى طلاب الفرقة الثانية شعبة اللغة الانجليزية بكلية التربية	د/داليا على ماهر عباس محمد	٢٥

## ملخص ورقة

### إصلاح وتطوير الخدمات التعليمية فى المدارس الحكومية فى ظل المجانية والإلزام:

#### برنامج المنشآت التعليمية نموذجاً

( أحد البرامج التنفيذية لإصلاح وتطوير التعليم قبل الجامعى ٢٠١٦-٢٠١٩ )

#### إعداد

أ.د.الهلالى الشريينى الهلالى

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى الساق

يعد الحق فى التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وقد وردت فى ذلك عدة مواد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من مصادر القانون الدولى وقانون حقوق الإنسان ، وتنماى -بشكل مستمر- وتيرة الاهتمام الدولى بالتعليم على خلفية أنه محور رئيس للتنمية. ففى عام ٢٠٠٠ اتفقت ١٦٤ دولة فى نهاية فعاليات المنتدى الدولى للتعليم بداكار على اعتماد "إطار دكاكر التنفيذى: التعليم للجميع EFA": بغية تحقيق ستة أهداف عامة من أجل تحقيق تعليم عال فى مستوى الجودة لجميع الأطفال بتلك الدول، وكانت مصر من بين الدول الموقعة على هذا الإطار.

وقد كانت الدساتير المصرية سباقة فى إقرار الحق فى التعليم وإتاحته بالمجان لجميع مواطنيها دون تمييز. وذلك مقارنة بغالبية البلدان النامية وكثير من البلدان المتقدمة ؛ حيث إن جميع الدساتير المتعاقبة التى صدرت فى مصر منذ دستور ١٩٢٣ قد تضمنت مجموعة من الحقوق والحريات المتعلقة بالتعليم ؛ كالحق فى التعليم ، ومجانيته ، وإلزاميته ، وجودته ، وإشراف الدولة عليه ، وربطه بخطط التنمية فى المجتمع ، وتخصيص نسبة كافية من الناتج القومى للإنفاق عليه، ودعم التعليم الفنى.

ففيما يتعلق بالحق فى التعليم ؛ نصت كل تلك الدساتير تصريحاً أو تضميناً بين طيات موادها على أن التعليم حق دستورى لا يمس ، وتكفل الدولة مجانيته فى جميع المدارس الحكومية ، وهذا الأمر قد يبدو جيداً ولكنه - للأسف- غير متحقق حالياً ميدانياً على أرض الواقع ، نظراً لتدهور مستويات المدارس الحكومية وانتشار تجارة الدروس الخصوصية.

وفيما يتعلق بإلزامية التعليم وإشراف الدولة عليه؛ نصت كل تلك الدساتير على أن التعليم يكون إلزامى وتشرف عليه الدولة حتى تتأكد من تقديمه بما يتفق مع النظام المصرى العام ، وربطه بحاجات المجتمع وحتى تتحقق من مجانيته وإلزاميته. إلا إنها اختلفت فى المرحلة التى ينتهى عندها حد

الإلزام؛ فـدستور عام ١٩٢٣ ودستور ١٩٥٤ نصا على أن التعليم يكون إلزامى حتى نهاية المرحلة الإبتدائية.

ووفقا لنصوص دستور عام ١٩٢٣ فقد ورد حق التعليم وما يتعلق به في ثلاث مواد هي المواد ( ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ) ، وذلك في الباب الثانى من الدستور بعنوان ( حقوق المصريين وواجباتهم) ، ونصت المادة (١٩) على أن التعليم الأوى إلزامى للمصريين من بنين وبنات . وهو مجانى في المكاتب العامة.

ووفقا لدستور عام ١٩٥٤ فقد ورد حق التعليم وما يتعلق به في مادتين هما ( ٢٧ ، ٢٨ ) وقد وقعت هاتين المادتين في الباب الثانى من الدستور بعنوان ( الحقوق والواجبات العامة ) . ونصت المادة (٢٨) على أن التعليم حق للمصريين جميعاً تكفله الدولة وهو إلزامى في المرحلة الإبتدائية ، مجانى في مدارسها العامة.

ووفقا لدستور عام ١٩٧١ فإن حق التعليم وما يتعلق به ورد في أربع مواد هي المواد ( ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ) وقد وقعت هذه المواد في الفصل الأول بعنوان ( المقومات الاجتماعية والخلقية ) من الباب الثانى من الدستور بعنوان ( المقومات الأساسية للمجتمع ) . و نصت المادة (١٨) على أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى في المرحلة الإبتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى . وتشرف على التعليم كله، كما نصت المادة (٢٠) على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجانى في مراحلها المختلفة .

ووفقا لدستور عام ٢٠١٢ فقد ورد حق التعليم وما يتعلق به في أربع مواد هي ( ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ) وقد وقعت هذه المواد في الفصل الثالث بعنوان ( الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ) من الباب الثانى من الدستور بعنوان ( الحقوق والحريات )

ووفقا لدستور عام ٢٠١٤ فقد نصت المادة ( ١٩ ) على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية. وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومى الإجمالى. وتتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية له.

واليوم وقد حققت مصر بعضاً من تلك الأهداف، خاصة فى مجال الإتاحة المجانية والمساواة فى التعليم بين الجنسين والتوسع فى التعليم الإلزامى وتطوير النظم؛ إلا أنه لا يزال أمامنا الكثير والكثير لننجزه لتحسين مخرجات التعليم فى مصر.

واليوم والعالم على أعتاب مرحلة جديدة؛ مرحلة "أجندة التعليم فيما بعد ٢٠١٥" بما تتضمنه من أهداف للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تم التوقيع عليها في كوريا ٢٠١٦، تسعى مصر إلى تحقيق نقلة نوعية في نظام التعليم قبل الجامعى وذلك من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠.

وفي ضوء تكليفات السيد رئيس الجمهورية للحكومة في سبتمبر ٢٠١٥، وأهداف خطة التنمية المستدامة التى تتبناها الدولة حتى عام ٢٠٣٠، واستنادًا إلى أهداف الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤-٢٠٣٠، فإن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى سعت إلى إنجاز برنامج للإصلاح التعليمى متوسط المدى ٢٠١٦ / ٢٠١٩، كمرحلة تأسيسية لبرنامج طويل المدى للإصلاح والتطوير؛ وقد تم تقديمه لمجلس الوزراء واعتماده ضمن برنامج الحكومة الذى أقره البرلمان : كخطوة فى سبيل نقل مصر إلى آفاق أرحب، وإلى مكانة تليق بها، وتلى رغبات أبنائها .

وقد سعت الوزارة من خلال هذا البرنامج إلى تقديم نظام تعليمى جيد، يحافظ على المجانية ويعتمد على المشاركة المجتمعية الفاعلة، وتستفيد منه جميع شرائح المجتمع، بهدف بناء مواطن وفقًا لمنظومة القيم الحضارية والإنسانية، قادر على العمل الجماعى، والإبداع، والتنمية الذاتية وقبول الآخر، والحفاظ على القيم الأصيلة للمجتمع، والإسهام فى تطوير وازدهار الوطن، وذلك فى ظل نظام اجتماعى قائم على الحرية والديمقراطية والعدل والتعاون، وذلك من خلال إتاحة فرص متكافئة لجميع الأطفال فى سن التعليم للالتحاق واستكمال التعليم مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى، وكذلك تحسين جودة وفاعلية الخدمة التربوية من خلال توفير منهج معاصر، ومعلم فعال فى كل فصل، وقيادة فاعلة فى كل مدرسة، ومستوى عال من الإعداد والتنمية المهنية لكل معلم وإداري، وتدعيم للبنية المؤسسية وبناء قدرات العاملين بما يضمن تطبيق اللامركزية على وجه يحقق الحوكمة الرشيدة.

وفي ضوء ما تقدم سوف تشير هذه الورقة سريعًا إلى البرامج التنفيذية لإصلاح وتطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر فى الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧، مع تقديم عرض مفصل لبرنامج الإصلاح والتطوير الذى تم وضعه والبدء فى تطبيقه فى تلك الفترة بشأن: (دعم المنشآت التعليمية كمدخل لتحقيق الإتاحة العادلة لجميع الأطفال).

## مع المجانية..... لماذا؟!؟

### إعداد

### رؤية أ.د. السيد سلامة الخميسي

أستاذ أصول التربية المتفرغ بجامعة دمياط

ومقرر اللجنة العلمية الدائمة لأصول التربية والتخطيط التربوي

يأتي الموقف من أي مسار تعليمي متبع من المتخصص معبرا عن فلسفة عامة، وتربوية في آن واحد. فالتعليم جزء من الحياة المعاشة، والنظام التربوي عموما - الرسمي وغير الرسمي - أحد النظم الفرعية في النظام المجتمعي العام، وأكثر هذه النظم الفرعية التصاقا بحياة الناس تأثيرا وتأثرا عبر عملية تفاعل كبيرة ومعقدة لها أبعادها وانعكاساتها الفلسفية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية،..... إلخ.

وعليه، فإن موقف صاحب هذه الورقة المنحاز لمجانبة التعليم، إنما ينطلق من رؤية فلسفية وجودية عامة، كما تنطلق رؤيته المؤيدة للمجانبة من فلسفة تعليمية خاصة تستند إلى فلسفته الوجودية العامة،

وتتأسس - علميا وواقعا، علي مجموعة من المبررات: التاريخية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتشريعية، والعولمية...

وتأتي أهمية مسار المجانية في نظر صاحب الورقة، وخاصة في مصر، في ضوء ما يشهده التعليم المصري منذ منتصف سبعينيات من تشوه، ناتج عن الضغط علي خيار المجانية، بشكل مباشر، وغير مباشر، وفوضي التعليم الخاص والتعليم الدولي والأجنبي، وتوحش مشكلة الدروس الخصوصية، وأزمة الإنفاق علي التعليم وتمويله، والتفاوت الصارخ بين مستويات التعليم العام، والتعليم الخاص والأجنبي...وفوق ذلك، وبعده انعكاسات هذه الأوضاع علي

تكوين المتعلمين، ونوعية مخرجات النظام التعليمي، وهويتهم...!!!؟

وتسير هذه الرؤية - منهجيا- وفق المحاور التالية:

- محور المفاهيم ذات العلاقة مثل: مجانية التعليم free education

والحق في التعليم right of education والتعليم للجميع education for all والتعليم فوق الجميع education above all.

- محور الخلفية التاريخية.

- محور مبررات الانحياز للمجانبة:

\* المبررات التاريخية.

\* المبررات الاجتماعية.

\* المبررات السياسية.

\* المبررات الاقتصادية.

\* المبررات التشريعية.

\* المبررات العولمية

- محور الخلاصة والتوصيات.



## المجانية في التعليم ” رؤية واقعية وبدائل مقترحة”

### إعداد

أ.د/ميادة محمد الباسل

أستاذ أصول التربية

عميد كلية التربية

كلية التربية - جامعة دمياط

أ.د/علي صالح جوهر

أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي

عميد كلية التربية النوعية الأسبق

كلية التربية - جامعة دمياط

### تمهيد:

مجانية التعليم في مصر حق أصيل كفله الدستور والقانون ، بل ودافعت عنه الدولة دفاعا مستميتا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن ، والمتتبع لمجانية التعليم في مصر يجدها ارتبطت إرتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية وحق الشعب في الاستمتاع بتعليم جيد يعود علي الدولة بالتنمية في كافة المجالات كرافد رئيس من روافد التنمية.

ومع التوجهات العالمية المعاصرة وزيادة التحديات المتلاحقة علي كافة الأصعدة محليا وإقليميا وعالميا وبروز تيار الرأسمالية والذي تعبر عنه الخصخصة في أبرز صورة أصبحت مجانية التعليم المصري في خطر بل واتسعت الفجوة بين دستور يؤكد المجانية وممارسات عملية ترفض ذلك ومن الأرقام التي تزعج أن ميزانية التعليم المصري التي تتجاوز ١٢٠ مليار جنية يواكبها علي التوازي ميزانيات أخرى يتكفل بها الشعب وتمهد مسيرة المجانية فعندما نقول إن الأسرة المصرية تنفق علي الدروس الخصوصية ما يعادل ٢٣ مليار جنية سنويا خلاف ما تنفقه الأسر علي مستلزمات الدراسة من ملابس وأدوات وغيرها أضف إلي ذلك المدارس الخاصة في مصر وإقبال الناس عليها بمبالغ باهظة كل هذا يؤكد أننا في خطر فيما يخص المناادة بالمجانية والعدالة وحقوق الطالب في نظام التعليم المصري. وهنا تأتي الورقة البحثية متسائلة :

هل نحن فعلا كمجتمع نتمتع بمجانية التعليم ؟ وهل الدولة فيما يخص المجانية حريصة علي دعمها ودعم انتفاع الناس بها ؟ أم أن المجانية شعارات جوفاء لا وجود لها ؟ تساؤلات عديدة نتناولها في هذه الورقة من خلال مجموعة من المحاور التي تستهدف تعرف مفهوم المجانية ومتطلبات دعمها وأهم المعوقات التي تحول دون انتفاع الناس بما تقره الدولة من مجانية التعليم وأين نحن من العالم فيما يخص تلك المجانية ؟

إن الحديث عن مجانية التعليم في زمن الرأسمالية وتوغل العولمة هو حديث شائك عن القيم المتضاربة قيم العدالة والمساواة التي يحيط بها واقع الاستئثار والاحتكار ، قيم الحرية والانفتاح علي الآخر والتي تؤثر علي قيم الثقافة المحلية ، قيم الاشتراكية والتكافل وما يحيط بها من الاستحواذ وسطوة رأس المال المتوحشة ومع كل هذا تبقى المجانية راسخة لا يجب أن تمس بل يجب أن تعاد إليها الحياة وفق رؤي جديدة ومقترحات جديدة تنقل المجانية من إطارها التشريعي الدستوري إلي الممارسة العملية الفعلية علي أرض الواقع وهذا ما يسعى إليه تلك الورقة البحثية والتي من خلالها ندرك كيف يمكننا أن نرسخ توجه المجانية في التعليم المصري في ضوء التحديات المعاصرة.

## ملخص ورقة عمل

### بعنوان " بعض الآثار السلبية لتطبيق مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج "

#### إعداد

أ.د/ مصطفى محمد أحمد رجب

أستاذ أصول التربية المتفرغ- كلية التربية-جامعة سوهاج

أ/ إسراء طه حفني

المعيدة بقسم أصول التربية

أ/ شيماء محمد مراد

المدرس المساعد بقسم أصول التربية

كلية التربية-جامعة سوهاج

يعد التعليم الركيزة الأساسية لنهضة المجتمعات لذا فهو من أهم القضايا التي تهتم أي مجتمع والتي تؤثر على جميع طوائفه أغنياء كانوا أم فقراء ؛ لذلك تسعى الدول إلى تطبيق المجانية في التعليم وخاصة في التعليم الأساسي الذي يضمن لجميع الأفراد اكتساب الحد الأدنى من المعرفة والمهارة التي تساعدهم على التكيف مع مجتمعاتهم والتعامل مع متغيراتها . وتعد مصر من الدول التي اهتمت بتطبيق المجانية في التعليم وجعله حق لكل مواطن ، وقد نادى طه حسين بجعل التعليم كالماء والهواء حق للجميع وأساس حياة الأفراد ، فالمجانية في التعليم تعد من أهم الوسائل التي تحقق مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والتي تمكن الفقراء قبل الأغنياء من مواصلة تعليمهم وتحقيق ذواتهم .

وتناولت ورقة العمل مصطلح مجانية التعليم وبعض المصطلحات المتداخلة معه مثل مصطلح العدل التربوي وتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم .

كما تطرقت ورقة العمل إلى أهم العوامل المؤثرة على تطبيق مجانية التعليم الأساسي- خاصة على المحافظات الفقيرة مثل محافظة سوهاج - والتي جعلت من التعليم عبء على كاهل الأفراد وخاصة الفقراء ومنها ظاهرة الدروس الخصوصية وسياسة الامتحانات والتقويم وخصخصة التعليم ، والتي ألغت إلى حد ما مجانية التعليم نتيجة ارتفاع نفقاتها ، فزادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبين مستوى التعليم الخاص والتعليم الحكومي .

هذه العوامل وغيرها أثرت على تطبيق مجانية التعليم وأدت إلى ظهور مشكلات أخرى مثل الرسوب والتسرب وخاصة في التعليم الحكومي والذي يعتبر ملجأ الفقراء ، مما أدى إلى زيادة نسبة الهدر التعليمي وبالتالي سوء الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب والذي أدى إلى ضعف ثقة الأفراد في التعليم الحكومي والاتجاه نحو التعليم الخاص، ثم انتشار البطالة ، والذي بدوره أدى إلى مشكلات اجتماعية أخرى.

## من يدفع نفقات التعليم؟

### إعداد

أ.د/ فيصل الراوي رفاعي طابع

أستاذ أصول التربية المتفرغ - كلية التربية - جامعة سوهاج

### الملخص:

نتيجة زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم مع الاتجاه نحو الديمقراطية الاجتماعية وزيادة الوعي بأهمية التعليم ارتفعت تكاليف التعليم وتخصص الدولة جانبًا من الدخل القومي للإنفاق على التعليم، وفي مصر تنص المادة (١٩) من الدستور على مجانية التعليم في مراحلها المختلفة، تخصص له الدولة ٤% من الناتج القومي وتخصص ٢% للجامعات، ١% للبحث العلمي.

وكان لابد من التفكير في اتجاهات مختلفة لزيادة الإنفاق على التعليم على النحو التالي:

- ١- زيادة الضرائب مقابل زيادة الخدمات التعليمية.
- ٢- الأخذ بمبدأ التعليم من الوظائف الرئيسية والأولية للولايات والمقاطعات والمحافظات مثل ما حدث في مصر عام ١٩٠٩م بمجالس المديرية.
- ٣- التكلفة من مصادر ذاتية لتمويل التعليم نفسه من خلال التعليم المنتج.
- ٤- الاتجاه إلى المؤسسات الأهلية والخيرية والدينية والقطاع الخاص ليقوم بدوره في الخدمات التعليمية.

وفي الغالب تكون ميزانية التعليم قسمين كبيرين هما:

أ- التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهي الأرض والمباني والأثاث والأدوات والأجهزة والمكتبات.

ب- تكاليف النفقات الدورية وهي تشمل الأجور والمرتبات في مجال التعليم.

وهناك عوامل تؤثر في زيادة ميزانية التعليم مثل الارتفاع في تكلفة الوحدة التعليمية وزيادة أعداد المتعلمين، والمصروفات الإضافية بالإضافة إلى ما سبق والتي تتمثل في حساب وقت المعلمين ما يطلق عليه الوقت الضائع والجهد الضائع وكذلك حساب الأجر الضائع عند المتعلمين. بالإضافة إلى المصروفات الإضافية التي تتحملها الأسرة.

وبذلك فهل مجانية التعليم في مصر مجانية حقيقية أم مجانية مزعومة؟

## ورقة عمل حول

# مجانية التعليم في الدساتير والمواثيق والقوانين المصرية بين الإقدام والإحجام

## إعداد

أ.د / محمد الأصمعي محروس

أستاذ متفرغ - قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة سوهاج

## الخلاصة

من استعراض صيرورات الدساتير والمواثيق والقوانين المصرية تجاه مجانية التعليم يمكن استنتاج البداية ، والتي بدأت بإحجام تام عن مجانية التعليم ، استمر هذا الإحجام حتي مجيء دستور ١٩٢٣ م ، حيث بدأت رؤي وأمني وإقدام حول مجانية التعليم ، حيث بدأت مجانية التعليم في مصر بالمرحلة الابتدائية عام ١٩٤٤ م ، وبالمرحلة الثانوية عام ١٩٥٠ م على يد الدكتور طه حسين ، أما التعليم الجامعي فبقي آنذاك بمصروفات . ثم صدر ( دستور الجمهورية المصرية سنة ١٩٥٦ م ) ، مدعماً (الإقدام علي مجانية التعليم) . ثم جاء ( الميثاق عام ١٩٦٢ م ) مُدعماً ( الإقدام علي مجانية التعليم ) ، حيث جاء الإعلان عن مجانية التعليم في جميع مراحلها ، سواء في المدارس أو المعاهد أو الجامعات . ابتداءً من العام الدراسي ١٩٦٢ / ١٩٦٣ م ، بعد ذلك جاء ( الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ م ) ، وعدّل المادة الخاصة بمجانية التعليم ، وأصبح التعليم بجميع مراحلها ، الجامعية وما قبلها ، مجانياً. ومن ثم فقد تم تسجيل ( الإقدام علي مجانية التعليم ) في المدارس والجامعات في الدستور المؤقت لمصر الذي صدر عام ١٩٦٤ م . وفي ظل ( دستور مصر عام ١٩٧١ م ) استمر (الإقدام علي مجانية التعليم) .

ومع ظهور قوانين الانفتاح الاقتصادي ، وسياسات الاستثمار التي سادت مظاهر الحياة في مصر منذ عام ١٩٧٤ م ، بدأت ظاهرة الاستثمار في التعليم الخاص ، حيث حدثت انتعاشة وتسابق في إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة ، وبدء انتشار التعليم الخاص ، وبناءً عليه زادت نسب المدارس والمعاهد الخاصة ، ثم بدأت الجامعات الخاصة في الظهور رويداً رويداً ، وهنا يمكن القول أن مسارات (الإحجام النسبي عن مجانية التعليم) قد بدأت .

وقد استمر هذا الإحجام عن مجانية التعليم مع صدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ المنظم لشئون التعليم قبل الجامعي في مصر ، حيث رسخت المادة ١٩ من هذا القانون عدة مبادئ أهمها أن التعليم حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير ، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار ، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز . وقد التزمت الدولة بمراعاة أهداف المؤسسات التعليمية في وضع مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، دون الإشارة إلي مجانية التعليم .

ومع ( دستور مصر ، ٢٠١٤ م ) الجاري العمل به في الوقت الحاضر ، تمت الإشارة إلى أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية ، أو ما يعادلها ، مع تكفل الدولة لمجانيته بمراحلها المختلفة في المؤسسات التعليمية الحكومية ، ووفقاً لهذا القانون فالتعليم الإلزامي تعليم بالمجان ، أما التعليم العالي ، فتوجد بصده توجّهات نحو الإحجام عن مجانيته ، إذ أُعلن عن طرح دراسة لتحويل المجانية لمنح ، وأن الدراسة المبدئية للمشروع تمت وفقاً لجدول تصاعدي ، وفي إنتظار ما سوف تجليه أيام وشهور عام ٢٠١٩ م ( عام التعليم ) .

## مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي

### إعداد

أ.د./ جمال على الدهشان

أستاذ أصول التربية وعميد كلية التربية جامعة المنوفية

على الرغم من أهمية مجانية التعليم ، باعتبار أن التعليم حق إنساني وضرورة مجتمعية لا غني عنها للنهوض بالمجتمع ، واستثمارًا تقوم به الدولة ؛ لتحقيق العدل التربوي وتكافؤ الفرص التعليمية والاستفادة من قدرات أبنائها كافة ، بغض النظر عن إمكاناتهم المالية ، لكي يحصل كل فرد على ذلك الحق يتطلب الأمر ضرورة الالتفات للظروف الاقتصادية والاجتماعية دون حصوله على هذا الحق خاصة في مراحلها الأولى ، وهو ما يتم من خلال ما اطلق عليه مجانية التعليم ، فإن الواقع المعاش وبعد أكثر من سبعين عاماً ، ينضح بأفكار وآراء تؤمن بأن المجانية هي السبب المباشر في تدنى مستوى التعليم ، وتدعو الى ضرورة الغائها واعادة النظر فيها أو ما أطلقوا عليها ترشيدها ، بل وصل الأمر إلى اعتباره - وفق تصريحات السيد الوزير - ظلماً اجتماعياً وليست عدالة اجتماعي.

الورقة الحالية تسعى إلى مناقشة تلك القضية والجدل حولها من خلال تناول النقاط

التالية:

- ١- أهمية وضرورة مجانية التعليم في مصر اجتماعياً وتربوياً ، ومخاطر التراجع عنها
- ٢- خرافة مسئولية المجانية عن تدهور وتدنى التعليم.
- ٣- دور مجانية التعليم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي .

## الثقافة المجتمعية بين انتشار المدارس الخاصة وندرة الموارد المالية

### في مجتمع صعيد مصر (ورقة عمل)

#### إعداد

أ. د. عماد صموئيل وهبه

أستاذ أصول التربية ووكيل كلية التربية

لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة جامعة سوهاج

لقد أصبح التعليم الخاص واقعاً ملموساً لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه في مصر، كما أصبحت المدارس الخاصة ظاهرة تعليمية تستحق الدراسة والبحث والتقييم، ولم يعد الأمر بالنسبة لها مجرد آراء موافقة أم رافضة لوجود هذه المدارس، وإنما تزايدت أعداد هذه المدارس من سنة لأخرى، وأصبحت يقبل عليها نسبة ليست قليلة من أفراد المجتمع.

ولقد شهدت منظومة التعليم في المجتمع المصري -بجميع أقاليمه ومحافظاته- في السنوات والعقود القليلة الماضية نمواً متزايداً في أعداد المدارس الخاصة ومعدلات إنشائها، بحيث أصبحت هذه المدارس عاملاً مؤثراً في المنظومة التعليمية في مصر، كما أصبحت تؤثر بشدة ولها انعكاساتها علي النواحي الاجتماعية والتربوية والتعليمية وغيرها في المجتمع المصري.

وقد تطرقت ورقة العمل إلي بعض إشكاليات المدارس الخاصة والتي ترتبط اليوم بالواقع الإشكالي للتربية برمتها في المجتمع المصري، حيث تعاني المدارس الخاصة مثلها مثل المدارس العامة من عدة مشكلات، وأن اختلفت هذه المشكلات في مضمونها ودرجاتها، حيث يشترك كلاهما في مشكلات تعليمية عدة تتصل بالمنهاج والمقررات ومستوي المعلم وغيرها من المشكلات التعليمية.

كما تناولت ورقة العمل فلسفة التعليم الخاص وتصاعد فكر الليبرالية وقوي السوق في المجتمع المصري، حيث تقوم فلسفة التعليم الخاص في كثير من الدول العربية ومن بينها مصر علي المزج بين فكر الخصخصة وفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة (New Economic Liberalism)، الأمر الذي أسفر عنه تغييرات ومستجدات عديدة في قطاع التعليم في هذه الدول، حيث تزايدت أهمية الأبعاد التجارية والسوقية في التعليم.

كما عرضت ورقة العمل لموقف المدارس الخاصة في مصر ما بين قوي التأييد وقوي الرفض، حيث تُعد قضية المدارس الخاصة من أكثر الموضوعات -بل وأشدها- إثارة النقاش بين التربويين والكتاب والباحثين وغيرهم، وكثيراً ما تنقسم الآراء ما بين مؤيد للمدارس الخاصة ومعارض لها، ويرجع ذلك إلي أن التعليم الخاص أصبح يفرض وجوده علي جميع الدول باختلاف توجهاتها وفلسفتها في الحياة.

كما تطرقت ورقة العمل إلي ثقافة مجتمع الصعيد بين انتشار المدارس الخاصة وندرة الموارد المالية، فرغم الحالة الاقتصادية المنخفضة في مجتمع محافظات الصعيد كما تشير تقارير التنمية البشرية المتعاقبة في مصر، فإن عدد المدارس الخاصة في تزايد مستمر.

وأخيراً قدمت الورقة بعض الرؤى والتوصيات التي تحتاج التنفيذ فيما يتعلق بقضية التعليم الخاص في مصر.

## تفعيل بعض مداخل ترشيد الإنفاق في تحسين

### الفاعلية التعليمية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر "

بحث مشتق من رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص أصول التربية بعنوان "تصور

مقترح لترشيد الإنفاق في مدارس التعليم العام في ضوء معايير التميز"

#### إعداد

١.د/ خلف محمد البحيري      د/ محمد فوزي زيدان      د/ غادة محمد علي

يشكل موضوع الإنفاق على التعليم المدخل الحاكم لمستوى منظومة التعليم، وذلك باعتباره منظومة فرعية تؤثر وتتأثر بالمنظومة التعليمية الشاملة، كما أنه يتأثر بالظروف والملايسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، وقد أكدت دراسة سيرنا وهارس (Serna and Haris, 2014) أن الإنفاق على التعليم يتأثر بعدد من العوامل المحيطة بالدولة، ولذلك يجب على واضعي السياسة التعليمية فهم السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاستجابة لها، وخصوصاً عند وضع الموازنة المالية الخاصة بالتعليم.

ويعد ترشيد الإنفاق في المؤسسات التعليمية في مصر من أولويات التعليم وكذلك ضرورة اجتماعية واقتصادية وسياسية ومطلباً مهماً من مطالب تحسين فعالية تمويل التعليم لتحقيق أعلى قدر من فعالية التكلفة؛ وذلك للتأكد من أن الموارد المخصصة للتعليم تُستخدم الاستخدام الأمثل لتحقيق الفعالية القصوى.

وقد أصبح موضوع ترشيد الإنفاق موضوعاً لعدد من الدراسات والأبحاث، ومنبعاً لعدد من الدراسات الممولة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية، والتي تستهدف إمداد المخطط التربوي، وصانع القرار بتوجيهات مفيدة لتفسير بعض المشكلات في مجال تمويل التعليم؛ حيث لا يحقق ترشيد الإنفاق خفضاً في الميزانية فقط بل يؤدي إلى الزيادة النسبية في الإنتاجية التعليمية مما يؤدي إلى وفر كبير في الموارد الخاصة بمجهود الطلاب والمربين، فالاستثمار الأمثل للنفقات، وكم المخرجات التعليمية، ونوعها، عادة ما يعطي الكلفة المعنى الحقيقي لها.

ومن ثم تتضح أهمية ترشيد الإنفاق في مدارسنا ورفع كفاءة استخدام الموارد، لمواجهة عجز ميزانيتها عن الوفاء بمتطلباتها، كما أن انتهاج هذا الأسلوب مفيد في حالة كفاية التمويل؛ لأنه قد يحقق وفرة في ميزانية التعليم يستفاد منها في دعم برامج التطوير، وبالتالي فإن المؤسسات التعليمية بالتعليم قبل الجامعي في مصر في حاجة إلى تبني مداخل تعمل على ترشيد الإنفاق والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة للحصول على أكبر عائد، وتقليل الفاقد التعليمي والهدر التربوي، وتجنب الإسراف والتبذير، للتشجيع على الارتقاء بالجودة وفعالية التعليم، والارتقاء بها إلى المستويات المرجوة.

## تصور مقترح

### لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي وضمان جودته

#### إعداد

أ.د. أحمد حسين الصغير

أستاذ أصول التربية بجامعة سوهاج

#### ملخص البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تقديم تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي وضمان جودته، واستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب، وتضمن البحث اطار نظري واطار ميداني، حيث طبقت استبانة على عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، وذلك بنسبة تصل إلى ٢٢% من المجتمع الأصلي، وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور تضمنت واحد وعشرين فقرة، وجاءت نتائج البحث من خلال الاطار النظري والاطار الميداني مؤكدة أهمية استمرار الدولة في دعم مجانية التعليم الجامعي لما للمجانبة من ضرورة تربوية واجتماعية واقتصادية وسياسية، كما توصل الباحث إلى أنه بالرغم من أهمية مجانية التعليم الجامعي إلا أن الانفاق الحكومي على الجامعات الحكومية لا يتناسب وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نوعيته، لذا لا بد من دعم المجانية بطرق ابداعية متنوعة، وتبنى الباحث في التصور المقترح توجه الدعم المختلط الذي يبقى على الدعم الحكومي للجامعات وجعله أولوية من أولويات الدولة، ويأخذ بتفعيل دور الجامعات في ايجاد مصادر دعم متنوعة سواء من تسويق البحث العلمي والمشروعات البحثية والاستشارات العلمية، أو تحويل الوحدات الزراعية والتقنية والصناعية إلى وحدات انتاجية، واستثمار الصناديق الخاصة بالجامعة لصالح تحسين نوعية التعليم الجامعي، فضلا عن المحاسبية وتقليل الهدر التربوي والمالي، كما يأخذ بتشجيع الدعم المجتمعي من خلال دعم البنوك والأوقاف وتبرعات رجال الأعمال، بحيث يسهم هذا الدعم المختلط في توفير تعليم جامعي جيد لجميع أبناء المجتمع المصري.



## ملخص ورقة عمل بعنوان:

### ”الإنفاق الخاص على التعليم في بعض القرى المصرية في ظل المجانية“

#### إعداد

د.١/ خلف محمد البحيري

أستاذ أصول التربية المتفرغ كلية التربية بسوهاج - قسم أصول التربية

#### الملخص:

اهتمت الدراسة باستعراض أهمية مجانية التعليم في مصر، وأهم جهود الدولة لتحقيقها، وأهم التحديات التي تواجهها في هذا المجال، كما تناولت تجارب بعض الدول في التغلب على صعوبات تحقيق المجانية، وهدفت الدراسة التعرف على حجم الإنفاق الخاص على التعليم في مراحل التعليم العام الحكومي لدى بعض الأسر في بعض القرى المصرية بمحافظة سوهاج وقنا، ومدى تباين تلك النفقات باختلاف النوع والمرحلة الدراسية والمستوى الاقتصادي والتعليمي للأسرة.

وتوصلت الدراسة إلى:

- عدم وجود فروق دالة بين النفقات التعليمية الخاصة على الأبناء حسب النوع، مما يختلف مع توجهات بعض الأسر الريفية لتفضيل البنين على البنات.
- وجود فروق دالة بين النفقات التعليمية بين الأبناء في القرى عينة الدراسة حسب المرحلة الدراسية، وهي نتيجة مرتبطة بتباين حجم الإنفاق اللازم على مراحل التعليم المختلفة.
- عدم وجود فروق دالة بين النفقات التعليمية على الأبناء في مراحل التعليم في القرى المصرية عينة الدراسة حسب المستوى الاقتصادي والتعليمي للأسرة، مما يشير إلى حجم الجهود التي يتحملها الفقراء والمحرومين ثقافياً في سبيل التعليم برغم جهود المجانية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الخاص - المجانية.

## بدائل مقترحة لتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠

### إعداد

أ. / عبد الله عبد العالي نعيمان السلمي  
قائد تربوي بالإدارة العامة للتعليم  
محافظه جدة  
المملكة العربية السعودية

أ.د / محمد الأصمعي محروس  
أستاذ متفرغ  
قسم أصول التربية  
كلية التربية - جامعة سوهاج - مصر

### الملخص :

**عنوان البحث:** بدائل مقترحة لتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ .

هدف هذا البحث إلي تحديد أهم مصادر تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب العالمية في هذا المجال ، إضافة إلي تحديد البدائل التي طرحتها رؤيتي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لتنوع مصادر التمويل بمؤسسات التعليم العالي بهما ، وصولاً إلي تحديد البدائل المناسبة لتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء النظم والتجارب العالمية ورؤيتي مصر والسعودية ٢٠٣٠ .

وكان من أهم نتائج هذا البحث التوصل إلي مصادر تمويل التعليم العالي وبدائله المأمولة وهي : القطاعات الاقتصادية غير الحكومية ، والشراكة بين الجامعات الحكومية الخاصة ، والمؤسسات المجتمعية غير الحكومية ، والبنوك الدولية والوطنية والتجارية والخاصة ، وإسهامات الأسر والوقف وتنظيمات المجتمع المحلي، وبرامج منح وإقراض وإعانات للطلاب، إضافة إلي مصادر التمويل الذاتي بالتعليم العالي ، مع ترشيد الإنفاق والمحافظة علي الجودة بهذه المؤسسات التعليمية العالية .

وقد أوصي هذا البحث بمؤشرات شراكة لتوفير التمويل التعليمي المأمول للمؤسسات التعليمية العالية ( الحكومية ) .

**الكلمات المفتاحية :** مصادر تمويل التعليم - التعليم العالي - الأهداف الاستراتيجية للتعليم .

## تصور مقترح لسد الفجوة الرقمية

### لدى الباحثين التربويين كمدخل لتطوير المعرفة التربوية

#### إعداد

أ.م.د/ خديجة عبد العزيز على إبراهيم

الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة سوهاج

#### مقدمة:

أصبح المجتمع يعيش حاليًا في عصر تسيطر عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سائر المجالات المختلفة وهو ما يطق عليه العصر الرقمي، ويتميز هذا العصر بطفرة غير مسبوقة في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي أصبح من الممكن تحويل مصادر المعرفة إلى الصورة الرقمية وإتاحتها بشكل كبير مما أدى إلى التراكم المعرفي الكبير وأدى ذلك إلى تطور المعرفة في العالم المحيط بشكل كبير لم يسبق له مثيل في العصور السابقة.

وتعد المعرفة التربوية أكثر أنواع المعرفة تأثرًا بما يحدث من تقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا العصر الرقمي الذي كانت له انعكاسات واضحة على المعرفة التربوية وتحديات كثيرة مما يستدعي ضرورة تطوير المعرفة التربوية حتى تتلائم مع معطيات العصر الرقمي. ويقع على كاهل الباحثين التربويين جُلّ الجهد المطلوب لتطوير المعرفة التربوية، وبالتالي لا بد من تطوير إمكانات وكفايات الباحثين التربويين التي تلزمهم للتعامل مع معطيات هذا العصر الرقمي وتؤدي في النهاية إلى تطوير المعرفة التربوية.

وبالتالي فإن استطاع الباحثون الوصول والنفوذ للمعرفة التربوية واستخدامها وتوظيفها في البحث التربوي وأنتجوا معرفة تربوية متميزة وتم نشرها وتداولها عبر الإنترنت فإنهم يصبحوا مواكبين للعصر الرقمي ومطورين للمعرفة التربوية، ولكن في حالة عدم حدوث ذلك فإنه يعني وجود فجوة رقمية لديهم.

#### مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

سعت الدراسة الحالية إلى وضع تصور مقترح لسد الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين من أجل تطوير المعرفة التربوية وبالتالي تحددت مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما انعكاسات العصر الرقمي على المعرفة التربوية، ما دواعي تطوير المعرفة التربوية في العصر الرقمي؟

٢- ما العوامل المؤثرة على حال الباحثين التربويين ودورهم في تطوير المعرفة التربوية؟

٣- ما كفايات الباحثين التربويين اللازمة لتطوير المعرفة التربوية في العصر الرقمي؟

٤- ما أسباب الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين وما مستوياتها وما أبعادها، وما جوانبها وما تداعياتها على المعرفة التربوية؟

٥- ما واقع الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين في العصر الرقمي؟ وما أهم أسبابها لديهم؟

٦- ما التصور المقترح لسد الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين كمدخل لتطوير المعرفة التربوية في مصر؟

#### حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على دراسة انعكاسات العصر الرقمي على المعرفة التربوية ودواعي تطويرها وأهم الكفايات المطلوبة في الباحثين التربويين في العصر الرقمي، وأسباب الفجوة الرقمية لديهم ومدى وجودها لديهم وأهم معوقات القضاء عليها، وتم التطبيق الميداني لأداة الدراسة التي هدفت للتعرف على واقع الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين ومعوقات القضاء عليها على عينة من الباحثين بمرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراه بكلية التربية بجامعة سوهاج .

#### منهج الدراسة والأدوات:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك لملاءمته لموضوع الدراسة الحالية ، واستخدمت الباحثة الأدوات التالية استبانة من إعداد الباحثة للتعرف على واقع الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين وكذلك للتعرف على أهم أسباب الفجوة الرقمية لديهم ، و المقابلة الشخصية غير المقننة مع الباحثين والباحثات بمرحلة الماجستير ومرحلة الدكتوراة للتعرف منهم على تفاصيل واقع الفجوة الرقمية لديهم وأسبابها وجوانبها ومعوقات القضاء عليها وأهم مقترحاتهم للقضاء عليها لديهم.

#### إجراءات الدراسة الميدانية:

وتم بهذا الجزء توضيح أهداف الدراسة الميدانية وعينة الدراسة وأسلوب اختيارها وأدوات الدراسة وتقنياتها وتطبيقها وأسلوب المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة الميدانية.

#### نتائج الدراسة الميدانية:

وجاء بها نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها حول واقع الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين وأهم أسبابها لديهم .

#### التصور المقترح:

وجاء في نهاية الدراسة وتم به وضع تصوراً مقترحاً لسد الفجوة الرقمية لدى الباحثين التربويين من أجل تطوير المعرفة التربوية في مصر.

## أدوار المعلم في تنمية التفكير الابتكاري في المدارس الثانوية الحكومية من وجهة نظر الطلاب

### إعداد

أ.د. أحمد حسين الصغير

رئيس قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة سوهاج - مصر

### ملخص:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على دور المعلمين في تنمية التفكير الابتكاري لدى الطلاب في المدارس الثانوية الحكومية بإمارة الشارقة، تم اختيار عينة عشوائية تضمنت (٦) مدارس ثانوية حكومية، حيث طبقت استبانة "التفكير الابتكاري" على (٢٨٠) طالب منهم (١٤٠ علمي، ١٤٠ أدبي)، وعلى (٢٨٠) طالبة منهم (١٤٠ علمي و ١٤٠ أدبي)، وكان عدد الاستبانات الصحيحة المرتجعة (٥٣٠) بنسبة تصل إلى ٣٧% من مجموع الطلبة في المدارس التي تم اختيارها، وتبين من النتائج أن معوقات التفكير الابتكاري جاءت في المرتبة الأولى بموافقة كبيرة، مما يؤكد وجود معوقات متنوعة تحد من التفكير الابتكاري لدى الطلاب منها المنهج المدرسي والمعلم وطرائق التدريس والامتحانات وتوقعات الأسر من الطلاب، كما جاء دور البيئة المدرسية في تنمية التفكير الابتكاري لدى الطلاب في المرتبة الثانية بنسبة موافقة كبيرة مما يؤكد أن هناك جهودا حثيثة تبذل في المدارس لمساعدة الطلاب على التفكير الابتكاري، ثم جاء دور البيئة الصفية في تنمية التفكير الابتكاري لدى الطلاب في المرتبة الثالثة بدرجة موافقة متوسطة، كما جاء دور المعلم في تنمية التفكير الابتكاري في المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة متوسطة، حيث حاز دور المعلم في تنمية كل من المرونة الفكرية والطلاقة الفكرية على درجة موافقة متوسطة، بينما جاء دور المعلم في تنمية الأصالة الفكرية بدرجة موافقة قليلة، كما تبين من النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (p≤0.05) في واقع مساهمة المعلمين في تنمية التفكير الابتكاري بإبعاده الثلاثة والطلاقة والأصالة والمرونة لدى الطلاب تعزى لمتغير الجنس، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (p≤0.05) في مساهمة البيئة المدرسية في تنمية التفكير الابتكاري لدى الطلاب تعزى لمتغير التخصص، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (p≤0.05) في واقع مساهمة المعلمين في تنمية المرونة الفكرية لدى الطلاب تعزى للتخصص، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (p≤0.05) في مساهمة البيئة الصفية في تنمية التفكير الابتكاري لدى الطلاب تعزى للتخصص ولصالح العلمي، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (p≤0.05) في مساهمة المعلمين في تنمية الطلاقة الفكرية لدى الطلاب تعزى لمتغير التخصص ولصالح العلمي، وفي تنمية الأصالة الفكرية لدى الطلاب تعزى لمتغير التخصص ولصالح الأدبي.

## تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية

إعداد

د/ فيفي أحمد توفيق

أستاذ أصول التربية المساعد - كلية التربية - جامعة سوهاج

### المستخلص :

أتى هذا البحث كمحاولة للوقوف على مقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية .

واعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الوصفي ، واستخدمت المقابلات الشخصية المقيدة والاستبانة كأدوات بحثية تم تطبيقها على عينة من أساتذة وخبراء التربية في مصر وعينة من المسؤولين عن التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج وعينة من أولياء الأمور في خمس إدارات تعليمية من إدارات المحافظة هي: طهطا - المراغة - المنشأة - البلينا - أحميم .

وللحصول على النتائج تم جمع البيانات من خلال تطبيق أدوات البحث ، وبعد ذلك تم استخدام أساليب إحصائية مناسبة لطبيعة البحث ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج ، وعلى ضوء هذه النتائج قامت الباحثة بتقديم تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية ، حددت له فلسفة ومنطلقات وأهداف ومحاو وآليات للتنفيذ .

**الكلمات المفتاحية :** التصور المقترح - مجانية التعليم الأساسي - التشريعات الدستورية .

## مسارات البحث التربوي حول مجانية التعليم وقضاياها في مصر

في الفترة من ١٩٨٧ وحتى ٢٠١٧ "دراسة تحليلية"

اعداد

د/ ايمان عبد الرحمن محمد

مدرس بقسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة سوهاج

### مقدمة البحث:

صار هناك طرحا واسعا لقضية مجانية التعليم ولقضاياها في ساحة النقاش العلمي والثقافي واتاحة الفرص لإبداء الرأي حولها في المجال البحثي خاصة في ظل التوجه المحلي والعالمي نحوها؛ مما نتج عنه تعدد الاتجاهات حول مجانية التعليم والقضايا المرتبطة بها ومن ثم تعدد الأبحاث والمقالات العلمية عنها علي مدار سنوات طوال، وفي المقابل رغم مرور هذه سنوات منذ طرح هذ القضية وطرح العديد من المصطلحات المرتبطة كان هناك ندرة في البحوث حول مساراتها، وهو ما دفع الباحثة لهذا البحث، كما تبين من الاطلاع على الساحة البحثية والعلمية أن أغلب البحوث التي يتم اجرائها قائمة على اجتهادات فردية وليست وفق خطة واضحة تيسر علي الباحثين وضع ايديهم علي جوانب الفجوة البحثية في مجال ما، ومن ثم الجوانب التي تحتاج الي القاء الضوء عليها ودراستها بشكل اعمق. ومع هذا الزخم العلمي للأبحاث والدراسات حول مجانية التعليم؛ ظهرت الحاجة الي التعرف على مسارات البحث التربوي حول مجانية . وبناء عليه فقد تحدثت مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي : ما واقع مسارات البحث العلمي حول مجانية التعليم والقضايا المهتمة بها في ضوء التوجه المحلي والعالمي نحو مجانية التعليم في الفترة بين ٢٠١٧ وحتي ٢٠١٨ . وللإجابة على هذا التساؤل تطلب الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية: ما التوجه المحلي والعالمي نحو مجانية التعليم وما تأثيره على مسارات البحث العلمي؟ وما واقع مسارات البحث العلمي حول مجانية التعليم ( المصطلح - المنهجية- القضايا- الاتجاهات) في ثلاثين عاما ( ١٩٨٧ وحتى ٢٠١٧ م ) ؟ وما الفجوات البحثية فيما يخص موضوع مجانية التعليم والتي كشفت عنها عينة البحوث والدراسات في الفترة من ١٩٨٧م وحتى ٢٠١٧م ؟ وأخيرا ما نطاقات البحوث الجديدة التي يتم اجراؤها في مجال مجانية التعليم وقضاياها المستقبلية؟

### منهجية البحث:

اعتمد البحث الحالي على المناهج البحثية التالية: المنهج الوصفي خاصة وأنها تتبع الدراسة التتبعية على عينة من البحوث المنشورة على دار المنظومة في الفترة من ١٩٨٧م وحتى ٢٠١٧، كذلك المنهج الاستقرائي في استقراء المادة العلمية واستخلاص العلاقات بين الاجزاء، وأخيرا تم الاعتماد على المنهج التاريخي وهو منهج بحث علمي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية .

### حدود البحث:

اقتصرت البحوث الحالي على عينة من الأبحاث العلمية والمقالات الصادرة في العديد من الدوريات المصرية والمنشورة علي موقع دار المنظومة وقد اقتضت هذه الدراسة المتابعة لمسارات البحث التربوي حول مجانية التعليم وأهم القضايا المرتبطة بها تحديد فترة تاريخية لها من ١٩٨٧ وحتى عام ٢٠١٧م وهي فترة زمنية مناسبة لهذا البحث، كما حدد البحث الحالي المسارات التالية - كمنهجية بحثية لها وهي: مسار المصطلح ، و مسار المنهجية والأدوات. مسار الاتجاهات (مؤيد- معارض). ومسار القضايا.

### نتائج البحث:

تبين أنه بالنسبة للتوجه المحلي أنه جاء متأثراً بالتوجه العالمي نحو مجانية التعليم وهو كان يسير نحو دعم مجانية التعليم خاصة في مرحلة التعليم الاساسي ثم بدأ الانتقال تدريجيا نحو التعليم بمقابل مادي من خلال العديد من الشواهد، فضلا على أن السياسة التعليمية نحو مجانية التعليم في مصر اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار وارتباطها بسياسة الوزير. أما عن النتائج المرتبطة بمسارات البحث التربوي حول المصطلح فقد تبين أن الأبحاث درست المجانية بشكل صريح كمصطلح أو ضمنى في العديد من المصطلحات مثل ( العدل التعليمي - التربية للجميع- تكافؤ الفرص التعليمية- الحقوق التعليمية- ديمقراطية التعليم....) وبالنسبة لنتائج البحث حول مسار المنهجية والأدوات تبين أن منها : الوصفية - التاريخية - التحليلية..... الخ ، كما جاءت النتائج حول مسار الاتجاهات فمنها : مؤيد للمجانية - وآخر معارض للمجانية، وأخيرا مسار القضايا تبين ارتباط قضية مجانية التعليم بقضايا عدة وهي: الفقر - الانفتاح الاقتصادي- الخصخصة- تمويل التعليم- الالزام- الدروس الخصوصية- النمو السكاني- الحراك الاجتماعي.... الخ



## ” تطوير دور كليات التربية

### في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابها على ضوء أهدافها”

#### إعداد

د. محمد ناجح محمد محمد

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة سوهاج

د. محمد السيد محمد إسماعيل

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة سوهاج

#### ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى الوقوف على واقع الثقافة المدنية لدى طلاب كلية التربية بجامعة سوهاج ، ووضع تصورٍ مقترحٍ لتطوير دور كليات التربية في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابها على ضوء أهدافها ، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي ، كما اعتمدا الاستبانة أداة لبحثهما ، وقد طبقت أداة البحث على عينة قوامها (٩٦٠) طالباً وطالبة من طلبة كلية التربية بجامعة سوهاج باعتبارها واحدة من أعرق كليات التربية بجمهورية مصر العربية، واقتصر البحث على أربعة مقومات للثقافة المدنية هي: المواطنة ، والعمل التطوعي ، وحقوق الإنسان ، والثقافة السياسية.

وكان من أهم نتائج البحث: وعي عينة البحث ومعرفتها بمفاهيم الثقافة المدنية ومقوماتها ، وامتلاكهم لبعض المهارات المدنية بدرجة كبيرة ، كالقدرة على العمل داخل فريق ، بينما يمتلكون مهاراتٍ مدنيةٍ أخرى بدرجة متوسطة ، كالقدرة على التعبير عن الفئات ، والقدرة على نقد السياسات الخاطئة، كما يمتلكون بعض المهارات المدنية بدرجةٍ ضعيفة ، كالمشاركة في الانتخابات الطلابية ، والتردد على إدارة الكلية بهدف مساعدة الزملاء، وفيما يتعلق بالقيم والفضائل المدنية ، فقد جاءت قيمة " رفض التمييز بين الطلاب على أسس دينية أو اجتماعية " في المرتبة الأولى ، كما أوضحت نتائج البحث وجود اتجاهاتٍ إيجابية نحو الوطن وشعوراً بالفخر والانتماء إليه لدى معظم أفراد العينة، وفيما يتعلق بدور أعضاء هيئة التدريس في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابهم ، فقد أوضحت نتائج البحث أن هناك دوراً إيجابياً وآخر سلبياً في تنمية الثقافة المدنية لدى الطلبة فيما يتعلق بكلٍ من : أعضاء هيئة التدريس ، وإدارة الكلية ، والمقررات الدراسية ، وبناءً على الإطار النظري للبحث ، والدراسة الميدانية ، ونتائج الدراسات السابقة ، قدم الباحثان تصوراً مقترحاً لتطوير دور كليات التربية في تنمية الثقافة المدنية لدى طلابها على ضوء أهدافها.

## رؤية مقترحة لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر

### إعداد

د. صفاء عبد المحسن رضوان محمد

مدرس أصول التربية- كلية التربية- جامعة سوهاج

### مستخلص البحث

استهدف البحث الحالي تقديم رؤية مقترحة لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر .

ولتحقيق هدف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، ومن الأدوات استخدمت المقابلات الشخصية المقيدة والاستبانة والتي تم تطبيقهما على عينة من خبراء وأساتذة التربية، وعينة من المعنيين برياض الأطفال والمسؤولين عنها في محافظة سوهاج.

ولقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج على ضوءها قامت بتقديم رؤية مقترحة لتحقيق مجانية رياض الأطفال في مصر

**الكلمات المفتاحية:** رؤية مقترحة- مجانية رياض الأطفال.

## رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر

### إعداد

د/ منال أبو الفتوح قاسم عويضة

مدرس أصول التربية ( كلية التربية - جامعة سوهاج )

### مستخلص البحث

تحددت مشكلة البحث الحالي في محاولة الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه مجانية التعليم في المجتمع المصري، وتقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها من أجل الحفاظ على مجانية التعليم في مصر كحق من الحقوق التي كفلها الدستور المصري لأبنائه، وتحقيق العدل الاجتماعي، وسد الفجوة الاقتصادية والثقافية بين المواطنين في مختلف البيئات بالمجتمع المصري.

وبالتالي فقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأصل التشريعي والقانوني لمجانبة التعليم في مصر وبيان مدى أهمية تطبيقها في المجتمع المصري، والكشف عن أبرز التحديات التي تعوق تفعيل المجانبة في مصر، ولتحقيق هذا الهدف مر البحث بمجموعة من الإجراءات، تمثلت في إعداد إطار نظري شمل ما يلي:

### الإطار العام للبحث.

الأصل التشريعي والقانوني لمجانبة التعليم في مصر، وأهمية تطبيقها في المجتمع المصري.

أبرز التحديات التي تعوق تفعيل المجانبة في مصر.

تقديم رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات التي تعوق تفعيل المجانبة في مصر.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، وذلك في ضوء الإطار النظري والفلسفي الذي قامت

بعرضه الباحثة، ومن أهمها:

مبدأ مجانية التعليم في مصر يُعد من الدعائم الرئيسية لديمقراطية التعليم، وحق كفله

الدستور لجميع المواطنين بدون تمييز أو تفرقة؛ ليتمتع الجميع بالحق في التعليم، والتي تتطلب منهم

ضرورة التمسك بها، وعدم التفريط فيها، والحفاظ عليها.

اهتمام الدولة والمجتمع المصري بأهمية الحفاظ على التعليم المجاني لأبناء الشعب المصري رغم كثرة

التحديات التي تحول دون توفيره بشكل صحيح على أرض الواقع، ويتضح ذلك من خلال نصوص

القوانين والرسائل المصرية التي أكدت على مجانية التعليم.

تعدد أوجه القصور التي تُواجه نظام التعليم في مصر، والتي لا تحقق الهدف من مجانية التعليم

على النحو المنشود، ومن أهمها ارتفاع تكلفة التعليم، وتعدد أنظمة التعليم، وانتشار الدروس

الخصوصية، ارتفاع كثافة الفصول، زيادة معدلات التسرب والرسوب من التعليم الأساسي، وتفاوت نسب الالتحاق بالمدارس العامة، وتحمل الأسر لكثير من نفقات التعليم والأعباء غير المنظورة. وجود العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تُواجه عملية إتاحة مجانية التعليم في مصر، والتي تتطلب بذل مزيد من الجهود لترجمة المواد التي تضمنها دستور مصر ٢٠١٤م إلى سياسات وتشريعات وخطط تُعزز التعليم المجاني في مصر وتحافظ عليه، وتوفره لجميع أبناء الشعب المصري، وخاصة في ظل التحديات الكثيرة التي يُواجهها المجتمع المصري. وبناءً على ذلك قدّم البحث رؤية مقترحة يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات التي تعوق تفعيل المجانية في مصر.

## أثر التفاعل بين الدافعية العقلية والمعتقدات الرياضية على التحصيل الأكاديمي لطلاب كلية التربية شعبه الرياضيات.

### إعداد

د/إيمان خلف عبد المجيد

مدرس علم النفس التربوي

د/ طه على احمد

مدرس المناهج وطرق التدريس "رياضيات"،

كلية التربية - جامعة سوهاج

### مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التفاعل بين الدافعية العقلية والمعتقدات الرياضية على التحصيل الأكاديمي لطلاب كلية التربية شعبه الرياضيات. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيق أدوات الدراسة على عينة قوامها (٣٠٧) طالب وطالبة بالفرقة الأولى شعبه الرياضيات بكلية التربية بسوهاج.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- الدافعية العقلية لدى طلاب الفرقة الأولى شعبه الرياضيات بكلية التربية منخفضة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الدافعية العقلية تعزى لمتغير الجنس لصالح الاناث.
- حجم تأثير بعدى (التركيز العقلي، والتوجه نحو التعلم) والدافعية العقلية ككل في التحصيل الاكاديمي لطلاب الفرقة الأولى شعبه الرياضيات بكلية التربية قوى. أما تأثير بعدى (الحل الابداعي للمشكلات، التكامل المعرفي) في التحصيل الاكاديمي كان منعدماً.
- المعتقدات الرياضية لدى طلاب الفرقة الأولى شعبه الرياضيات بكلية التربية سلبية عدا بعد أهمية الرياضيات فقد جاءت معتقدات الطلاب عنه ايجابية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعتقدات الرياضية تعزى لمتغير الجنس الا في بعد طبيعة الرياضيات فقد كانت الفروق دالة لصالح الاناث.
- حجم تأثير المعتقدات الرياضية في التحصيل الاكاديمي لطلاب الفرقة الأولى شعبه الرياضيات بكلية التربية قوى.
- المزاوجة بين الدافعية العقلية والمعتقدات الرياضية لها تأثير قوى دال إحصائياً على التحصيل الاكاديمي لطلاب الفرقة الأولى شعبه الرياضيات بكلية التربية.

وفي ضوء نتائج الدراسة تم تقديم بعض التوصيات والمقترحات.

## قيم العدالة التربوية مدخل لإصلاح التعليم المصري

### في ضوء التحديات المعاصرة "دراسة نظرية"

#### إعداد

د. أبو النور مصباح أبو النور

مدرس أصول التربية - كلية الدراسات العليا للتربية جامعة القاهرة.

#### المُلخَص:

لقد شهد المجتمع المصري خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين جملة من التحولات في المناحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية: حيث تحول المجتمع فيها من فكر الاقتصاد الموجه الذي يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة تحقق مصالح الفئات والطبقات الفقيرة؛ متخذاً من مجانية التعليم سبيلاً لها، إلى اقتصاد حر يقوم على تحقيق المنفعة الفردية الخاصة دون النظر إلى مصلحة الطبقات الفقيرة؛ متخذاً من تقليص المجانية أو إلغائها سبيلاً إلى ذلك.

إن الاهتمام بتحقيق العدالة التعليمية أحد المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها العمل على إصلاح التعليم من حيث الكم والكيف، ويتطلب تحقيق ذلك وجود نظام تعليمي يتيح فرصاً متكافئة ومستمرة لتعليم الجميع، مع توائم ذلك مع البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية؛ من أجل تحقيق الأهداف العامة التي يسعى إليها الوطن، وتحقيق احتياجات أفرادها من غير تمييز، ولبحث ذلك ينبغي تناول المحاور التالية:

- التحديات المعاصرة التي تعوق تحقيق العدالة التربوية بالتعليم المصري.
- الاتجاهات الفكرية للعدالة التربوية.
- القيم اللازمة لتحقيق العدالة التربوية في التعليم المصري.
- متطلبات وآليات تعزيز قيم العدالة التربوية من أجل إصلاح التعليم المصري؛ ولتحقيق ذلك فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

#### الكلمات المفتاحية:

- التحديات المعاصرة
- قيم العدالة التربوية
- إصلاح التعليم المصري

## ”مجانبة التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول“

إعداد

د/ أسماء أحمد خلف حسن

جامعة سوهاج - وحدة التخطيط الاستراتيجي

### مستخلص البحث :

إن للجامعات دور بارز ومهم في مختلف جوانب الحياة وميادينها لدفع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء خطوات على طريق التقدم والرفي والجامعات لا يمكنها القيام بهذا الدور على الوجه المطلوب إلا إذا اهتمت بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ، كما أنه أدى الأخذ بسياسة الباب المفتوح بالتعليم الجامعي وتقرير مجانيته إلى زيادة إقبال الراغبين في الإلتحاق به، مما سبب ضغطاً كبيراً على مؤسسات التعليم الجامعي، ولذا تتمثل مشكلة البحث في محاولة من الباحثة لبحث مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول ، والتعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمجانبة التعليم الجامعي، والتعرف على مفهوم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي وأهم مستوياته والعوامل المؤثرة فيه، وأوجه القصور في تطبيق تكافؤ الفرص التعليمية بالجامعات المصرية في ظل التحديات الراهنة وأزمة التحول، ولذلك استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق أداتي البحث على عينتين هما: طلاب بعض الكليات بجامعة سوهاج وعين شمس والمنصورة ، وبعض أعضاء هيئة التدريس من هذه الجامعات ، وتوصل البحث لعدة نتائج أهمها ما يلي: أن تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي يعني تعدد هذه الفرص وتنوعها ولا يعني تساويها أو تماثلها، وتعدد العوامل المؤثرة على تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي وتنوعها، وتفاوتها فيما بينها في التأثير على هذا التكافؤ، كما تختلف في التأثير على تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي من دولة إلى أخرى ، ولم ينحج أى من مصطلحي تكافؤ الفرص ومجانبة التعليم في تحقيق العدل التربوي لكافة المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والأوضاع المالية والإدارية، كما أنه لا توجد حرية للطلاب في نظم الدراسة بالجامعات تتيح للطلاب دراسة مقررات يميلون إليها دون أخرى وهذا يقلل من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بالتعليم الجامعي ، كما أن التطبيق القاصر لتكافؤ الفرص في التعليم الجامعي من شأنه تدهور قيم المساواة والعدالة الاجتماعية في مجال التعليم وغيره من المجالات .

كما أوصى البحث بضرورة إعادة النظر في نظم التوزيع الجغرافي المأخوذ في توزيع الطلاب على الجامعات، ورفع مستوى الخدمات التعليمية بجميع الجامعات من أساتذته ومباني وخدمات مكتبية وبحثية، والإهتمام بالطلاب المتفوقين وتقديم التسهيلات المادية التي تساعدهم في مواصلة دراستهم الجامعية.

## تعزيز التربية من أجل المواطنة العالمية لدى طلاب المرحلة الثانوية

### فى مصر (آليات مقترحة)

#### إعداد

د. نياء إبراهيم المسلمانى

دكتور باحث بشعبة بحوث المعلومات التربوية - المركز لقمى للبحوث التربوية والتنمية.

#### المستخلص

هدفت الدراسة إلى تعرف مفهوم التربية من أجل المواطنة العالمية وأهميتها، وعرض التحديات التى فرضت ضرورة تبني هذا المفهوم، والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، والمبادئ التى تركز عليها، وتركيز الضوء على دور المعلم فى إكساب الطلاب سمات ومهارات المواطنة العالمية، وبما يمكنهم من المشاركة بفاعلية على المستويين المحلى والدولى، وطبيعة المنهج الملائم للتربية من أجل المواطنة العالمية، وما يرتبط بذلك من الأنشطة والمداخل التدريسية التى يتم استخدامها لتحقيق هذا الهدف. وتم استخدام المنهج الوصفى لمناسبتة لموضوع الدراسة، كما تم عمل استبانة لطلاب التعليم الثانوى العام لبحث دور المعلم والمنهج المقدمة فى التربية من أجل المواطنة العالمية، طبقت على ٣١٩ معلم بمحافظة الدقهلية. وانتهت الدراسة بطرح عدد من الآليات الخاصة بكيفية دعم دور المعلم والمنهج فى تربية المواطنة العالمية لدى الطلاب. ومن بينها: إدراج المواطنة العالمية ضمن برامج إعداد المعلم بكليات التربية، والأخذ بثقافة المدرسة الشاملة التى تقوم على احترام التنوع والاختلاف، والاهتمام بالتربية من أجل المواطنة العالمية منذ السنوات المبكرة من حياة الفرد، وجعل التربية من أجل المواطنة العالمية جزء لا يتجزأ من المواد الدراسية القائمة، والاهتمام بتنوع المداخل التدريسية والأنشطة التى يستخدمها المعلم كمدخل التعلم التعاونى وأسلوب التعلم النشط والمدخل التكنولوجى التى تعتمد على التواصل بالأفكار بطرائق مبتكرة وخلاقة، والوصول إلى جمهور أوسع.

#### الكلمات المفتاحية:

التربية من أجل المواطنة العالمية- المواطنة العالمية- المرحلة الثانوية.



## تصور مقترح لتحسين الجاهزية التكنولوجية فى المدارس الثانوية

### إعداد

د/ منار محمد بغدادى

أستاذ مساعد بشعبة بحوث التخطيط التربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

### ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى توافر الجاهزية التكنولوجية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية بمدارس التعليم الثانوي العام المصرية وخاصة في المناطق النائية والمهمشة في ظل تطوير نظام التعليم الثانوي الجديد.

### أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على مجالات الجاهزية التكنولوجية للتعليم في المدارس الثانوية بمصر لتكون تطبيقاتها أكثر فاعلية، وتحقيق الأهداف المرجوة منها. كما تبرز أهمية هذه الدراسة كونها الأولى من نوعها التي تسلط الضوء على الجاهزية التكنولوجية في المدارس المصرية خاصة مع تزامن تطبيق المشروع القومي لتطوير التعليم وتوزيع أجهزة التابلت على طلاب المدارس الثانوية في مصر.

### مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في المحاور التالية :

١. حصول مصر على ترتيب متأخر دولياً في مؤشر الاستعداد التكنولوجي لعام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ حيث جاء ترتيبها (٩٩) من بين (١٣٨) دولة بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
٢. أن منظومة التعليم بمصر تعاني من وجود "الفجوة الرقمية" التي أصبحت تمثل أهم عوائق الأمية الكمبيوترية.
٣. عدم تمكن المعلمين من مهارات الكمبيوتر الأساسية اللازمة لتطبيق استراتيجيات جديدة للتعليم النشط، والتعلم التعاوني، وحل المشكلات، والتقييم الشامل.
٤. إن التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي بالمناطق المحرومة يعانون من ضعف مقومات التكنولوجيا الأساسية داخل المدارس وفي الأسرة والبيئة المحيطة. كما أن المدارس لا تسهم في تنمية المهارات التكنولوجية للتلاميذ، بالإضافة إلى ضعف مستوى المهارات التكنولوجية للمعلمين ويرجع ذلك إلى وجود فجوة رقمية بين المحافظات، وعدم توافر العدالة التقنية بين القرى الأكثر احتياجاً.

## منهج الدراسة

سوف تتبع هذه الدراسة أساليب المنهج المتعدد، المعتمد على جمع وتحليل البيانات، وعمل توافق ودمج بين النتائج، والاستخلاصات، والاستنتاجات المتحصل عليها من الطرائق أو الأدوات الكمية والنوعية، للتعرف على مدى جاهزية التكنولوجيا في المدارس المصرية، مع الرجوع في ذلك إلى النظم والتقارير والدراسات السابقة والدراسة الميدانية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: بالنسبة للطلاب :

- بالرغم من أن نسبة كبيرة من الطلاب يجيد تصفح الإنترنت ويمتلكوا مهارة مشاركة المحتوى مع الآخرين إلا أنه يوجد ضعف لدى الطلاب في مهارات الإستفادة من بنك المعرفة خاصة بين الطلاب في المناطق الفقيرة والعشوائية نتيجة لإرتفاع نسبة الأمية .
- يشكل إرتفاع رسوم الإنترنت عائقاً لدى الطلاب في إستخدام التكنولوجيا .

ثانياً: بالنسبة للمعلمين

- وجود ضعف لدى المعلمين في مهارات الإستفادة من بنك المعرفة
- ضرورة تدريب المعلمين على الأنشطة الرقمية في شرح الدروس
- عدم كفاية الدورات التدريبية التي حصل عليها المعلمون لاستخدام التكنولوجيا .
- ضرورة تمكين المعلمين من المهارات التدريسية بالتعامل مع تقنيات المعلومات خاصة في المناطق النائية والفقيرة.

ثالثاً: بالنسبة للبنية التكنولوجية

- عدد كبير من المدارس لم تنتهي فيما اعمال تركيب الشبكات.
  - ضرورة تكوين فرق صيانة للحاسبات اللوحية والآلية داخل المدارس وتدريبها التدريب الكافي.
- رابعاً: بالنسبة للبيئة التفاعلية:

- عدم توافر بيئة التعلم التفاعلي داخل الفصل الدراسي.
- ضرورة إنشاء منصات تفاعلية للتنمية المهنية للمعلمين وكذلك منصات تفاعلية للطلاب

## استخدام برنامج قائم على التدريس التبادلي في تعزيز مهارات التفكير العليا في القراءة والدافعية لدى طلاب الفرقة الثانية شعبة اللغة الانجليزية بكلية التربية

### إعداد

د/داليا على ماهر عباس محمد

مدرس المناهج وطرق تدريس اللغة الانجليزية-كلية التربية-جامعة المنيا

### الملخص

تم اجراء الدراسة الحاليه للتعرف على اثر استخدام برنامج قائم على التدريس التبادلي في تعزيزمهارات التفكير العليا في القراءة والدافعية لدى مجموعته من طلاب الفرقة الثانية-شعبه اللغة الانجليزية بكلية التربية. ولقد تم استخدام المنهج شبه التجريبي(التصميم القبلي-البعدي) في الدراسة الحاليه . وقد اشتملت عينه الدراسة على ٧٠ طالب وطالبه من الفرقة الثانية-شعبه اللغة الانجليزية بكلية التربية بجامعة المنيا وقد تم تقسيمهم بشكل عشوائي الى مجموعتين متساويتين تامتين احدهما تجريبية والآخرى ضابطه. ولقد تم تدريب طلاب العينه التجريبية با استخدام برنامج قائم على التدريس التبادلي من تصميم الباحثه بينما استخدمت الطريقه التقليديه في التدريس لطلاب العينه الضابطه. وقد اشتملت ادوات الدراسة على اختبار الكفاءه اللغويه، اختبار مهارات التفكير العليا في القراءة و مقياس دافعية القراءة. وقد اظهر تحليل النتائج (باستخدام اختبار (ت)، ومربع ايتا) وجود تحسن لدى طلاب العينه التجريبية والذي يفوق بدوره اداء طلاب العينه الضابطه في التطبيق البعدي لمهارات التفكير العليا في القراءة ومقياس دافعية القراءة. هذا وقد تم عرض مناقشه وتفسير النتائج، التضمينات، التوصيلت والمقترحات لاجتاه مستقبليه.